

الأنبار.. الطرق والجسور أوصال مقطعة تفاقم معاناة المواطنين

بغداد - متابعة



الكرمة. إذ بات تدمير هذه الجسور يشكل عائقا كبيرا أمام انسيابية حركة المرور على الطريق الدولي السريع بين الأنبار والعاصمة لوقوعها على نهر الفرات وقناة الرثار ونهر الكرمة، مشيرا إلى أن إعادة إعمارها يحتاج إلى مبالغ كبيرة لا تتوافر حاليا.

وأكد فرحان أن منظمة UNDP التابعة للأمم المتحدة تكلفت بإعادة إعمار هذه الجسور، وأن إعمار هذه الجسور يكلف قرابة 15 مليار دينار، بحسبه.

تعاني مدن غرب الأنبار من تقطيع أوصالها، إذ يحتاج سكان تلك المدن إلى قضاء ساعات طويلة للعبور والوصول إلى وجهاتهم، وتتركز معاناة المواطنين في مدن عنة وحديثة وراوة والقائم ومدن أخرى.

”فلاح الدليمي“ أحد المواطنين من مدينة عنة، يقول انه يقضي قرابة ساعة كاملة للعبور على الجسر المدمر المؤدي إلى مدينة حديثة، مضيفا أن الجسر بدأ العمل على إعادة إعمارها من قبل UNDP وأنشأت المنظمة طريقا حوليا للالتفاف على الجسر، إلا أنه وبحسب الدليمي فإن الطريق البديل خطير للغاية وتسبب بانحراف عتشرات السيارات عن مسارها وإصابة من كانوا فيها، موضحا أن العمل في إعادة إعمار الجسر بطيء للغاية، وقد يحتاج لسنوات إن استمر العمل على نفس الوتيرة.

من جهته يقول ”سيف محرف“ أحد مواطني مدينة حديثة إن خروج الجسور عن الخدمة وتدميرها بفعل الحرب، أدى إلى صعوبة التواصل بين المدن الغربية في الأنبار، مؤكدا أنه يقضي ساعات طويلة للوصول إلى مدينة الرمادي، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر البضائع وارتفاع ثمنها.

محرف الذي يعمل في مجال تجارة المواد الغذائية أوضح أن تكلفة نقل البضائع سببت ارتفاعا كبيرا في أسعارها، فضلا عن تأخر البضائع وعدم وصولها في الوقت المحدد، مشيرا إلى أن أهالي المدن الغربية باتوا محاصرين بفعل تدمير الجسور.

يشبه سكان الأنبار حال المحافظة وإعمارها، كمن يبني بيتا ويريزه من الخارج، ويفترقه خاويا من الداخل، إذ يقول الأكاديمي وأستاذ الاقتصاد في جامعة الأنبار ”مهلبي يونس“ إن محافظة الأنبار بدأت بإعادة إعمار بعض المنشآت العامة في المحافظة، إلا أن ذلك الإعمار لا يخرج عن كونه ترميما ولزينة فقط، بحسب تعبيره.

ويشير إلى أن دوائر البلدية في المحافظة باشرت بترميم بعض الطرق وصيغ الأصفى وتزيينها، في الوقت الذي كان عليها توفير تلك الأموال لإعمار المنشآت الرئيسية التي تدخل في صلب معاناة الناس اليومية في المحافظة، وبحسب اعتقاد يونس فإن على حكومة الأنبار المحلية أن توفر ما يصرف على تلك الصغائر في سبيل إعمار ما هو واجب، لافتا إلى أن دوائر الأنبار تصرف عتشرات الملايين على تأثيث الدوائر وتجهيزها

على إعادة إعمارها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وما زال العمل مستمرا بها، إلا أن إعمار جميع الجسور وإعادةها إلى وضعها السابق بعيد المنال، حيث تقدر كلفة إعمارها بما لا يقل عن 140 مليون دولار، لافتا إلى أن المديرية وبالتعاون مع محافظة الأنبار، نصبت بعض الجسور الحديدية لتقليل معاناة المواطنين.

وأوضح صالح أن هذا المبلغ، أكبر من مجموع ما قدم في مشروع الموازنة الاتحادية كتخصصات للأنبار، وأن الكوادر الهندسية في المحافظة لديها القدرة على إعادة كثير من هذه الجسور إلى وضعها السابق، لكن انعدام التخصصات المالية للمديرية، وتدمير جميع الالات بفعل الحرب، يحول دون ذلك.

أما ”مهدي عبد فرحان“ المدير العام لمديرية طرق وجسور الأنبار، كان قد أكد في تصريح صحفي أن الحرب في الأنبار أدت إلى تدمير ثلاثة جسور عملاقة في المحافظة وهي جسور: فلسطين والياباني ونهر

وضعت الحرب ضد ”داعش“ أوزارها في محافظة الأنبار منذ قرابة العام، لكن آثارها الكبيرة لا تزال حاضرة في المحافظة وفي نفوس سكانها، حرب أدت إلى تدمير شامل للبنية التحتية في المحافظة، دمار ألحق أضرارا بالغة، امتد تأثيرها إلى الحياة اليومية لسكان الأنبار، إذ تشكل الجسور المدمرة في الأنبار أحد أبرز معاناة سكان المحافظة وخاصة في المدن الغربية منها، التي تقطعت أوصالها.

عتشرات الجسور دمرت في الأنبار وحدها نتيجة الحرب، إذ يقول المهندس ”عبد الرحمن صالح“ وهو أحد الكوادر الهندسية بمحافظة الأنبار أن الحرب في محافظة الأنبار دمرت 115 جسورا، كانت تربط بين المدن والنواحي التي تقع على ضفتي نهر الفرات، إضافة إلى أخرى كانت خاصة لتصريف السيول في المنطقة الغربية عبر الطريق الدولي السريع في المحافظة.

ويضيف صالح الذي يعمل مهندسا في مديرية الطرق والجسور في محافظة الأنبار أن بعض الجسور بدأ العمل

بأثاث مكثبي في الوقت الذي تحتاج فيه المحافظة إلى وصل مدنها ونواحيها وقراها مع بعضها لتنشيط الحركة التجارية وتوفير فرص العمل.

وفي ختام حديثه، أشار أستاذ الاقتصاد إلى أنه وبعد افتتاح المنفذ الحدودي مع الأردن بات لزاما على الحكومة المحلية والمركزية أن تعيد إعمار الجسور وتعيد الطرق الرئيسية، في سبيل النهوض بالواقع الاقتصادي المرالم للمحافظة، مشيرا إلى أن الأنبار وخاصة المدن الغربية تشكو من ضعف تسلط الضوء الإعلامي على معاناتها المستمرة منذ سنوات.

صعوبة التنقل بين مدن الأنبار، تؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة للمواطنين، ويقول مصدر مسؤول في ديوان محافظة الأنبار إنه ورغم المناشدات المتكررة للحكومة المركزية بضرورة البدء بإعادة إعمار جسور المحافظة كونها تضم منفذين حدوديين مهمين، دائما ما تواجه تلك المناشدات بالتجاهل من المسؤولين في العاصمة بغداد، وأشار المصدر الذي طلب عدم الكشف

عن هويته إلى أن الحكومة المحلية في المحافظة عاجزة عن إعادة إعمار ما دمرته الحرب، ويبدو أن الحكومة المركزية ماضية في تجاهلها، خاصة أن مشروع الموازنة المقدم للبرلمان نص على تخصيص مبلغ 136 مليون دولار ميزانية تشغيلية واستثمارية للمحافظة، في الوقت الذي تحتاج فيه المحافظة إلى مبلغ يفوق ميزانية المحافظة لإعادة إعمار الجسور فقط.

ولفت المصدر إلى أن معاناة المواطنين لا تتوقف عند صعوبة التنقل فحسب، إنما تدمير الجسور رافقه تدمير للمستشفيات ومشاريع الكهرباء والماء وغيرها، وكل هذه المنشآت ما زالت على حالها في انتظار أن تتبنى إعمارها المنظمات الدولية.

أما ”محمد الراوي“ أحد السكان المحليين في مدينة

الاسوة الحسنة... حصن للعائلة ونهج

اصلاح للمجتمع



وينعكس على شخصية الفرد. فالأسرة المسالمة والهادئة كثيرا ما نجد ابنائها يتمتعون بالهدوء والسلام حتى انهم يكونون أكثر نجاحا في المجتمع وذلك لقدرتهم على التعامل بحكمة ودواء الامر الذي يمكن الخلايا العصبية من اعطاء الابعازات الى الدماغ من دون طاقة كهربائية كبيرة محفزة تؤثر على اتخاذ القرارات والتفكير بصورة افضل

وتقول مديرة روضة الوزيرية التطبيقية هبة البياتي ان "من خلال المهمة المناطة بي وجدت ان الكثير من الاطفال يعانون من مشكل نفسية بسبب غياب الاستقرار في المنزل فضلا عن كثرة المهاترات والمشاكل والذي دفع الكثير من الاطفال الى اتباع سلوك عدواني مع اقراهم علاوة على تنمي صفة العناد وغياب الروح الاجتماعية. وتابعت البياتي ان "نموذج اخر من الاطفال الذي يعانون من المشاكل المنزلية اختار العزلة عن اقراهم فالكثير من الاطفال يواجهون مشكلة الاندماج والاختلاط ويسعون الى الانعزال حتى انهم يخافون من خوض اي تجربة حتى وان كانت بسيطة وغالبا ما يدفع الامر الى اصابتهم بامراض نفسية او حالات تخلف.

وتقول القانونية رانيا مهدي ان "المحاكم التي تهتم بالامور الاجتماعية والاسرية كثيرا ما تحاسب الابوين على اختلال توازن ابنائهم الخلقي فضلا عن محاسبتهم في اي سلوك عنيف يصدر تجاه اطفالهم."

دعوات وإحتجاجات في العراق لخفض ضرائب الكتب الداخلة إلى البلاد

لحل مشكلة جمركية جديدة يواجهها أصحاب المكتبات ودور النشر في العراق.

ويأتي هذا الاحتجاج بعدما إحتجزت هيئة الكمارك في ميناء الفاو الجنوبي بالبحصرة عددا من الحاويات الكبيرة التي تنقل العتشرات والمنتجات من العناوين وبأعداد ألفية كبيرة من الكتب العلمية والأدبية والدينية والفكرية وإخضاعها للتعريف الجمركية غير المسبوقه منذ خمسة عشر عاما.

وزعت العديد من دور النشر نداءات مكثفة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، مثلما ناشد إتحاد الناشرين العراقيين مجلس رئاسة الوزراء بأن يكون عاملا مساعدا في تخفيف العبء الضريبي على الكتاب المستورد بدلا من هذه النسبة الجديدة التي ترفع سعر التكلفة إلى أضعافها.

وزارة التجارة وهيئة الجمارك أودت لجنة سرية، مشتركة إلى شارع المتنبى لمعاينة أسعار الكتب في المكتبات، لتؤسس على ضوتها ضريبة جديدة لا يُعرف مدى تقديراتها النهائية، على أساس وضع الضريبة من

مشاهدة ميدانية مباشرة يتحكم بها بطبيعة الحال حجم الكتب وليس أهميته المعرفية والثقافية، متناسية أن شارع المتنبى الثقافي هو سوق عرض وطلب وفيه ملايسات كتيبة كثيرة ليس أقلها شيوخ كتب الاستسناخ

لمؤلفات عربية وعالمية، وبالتالي فإن مثل هذه التقديرات لا يمكن أن تكون حاسمة لضريبة ستأتي تبعاتها السلبية على القارئ، وواضح أن هذه اللجنة لم تحسن ضبط الواقع الكتبي على ما يبدو من خلال زيارة واحدة ومشاهدة عينات عشوائية من عتشرات وآلاف من الكتب.

ويرى الروائي العراقي وارد بدر السالم إن"وزارة التجارة وهيئة الجمارك ومجلس الوزراء، هي الحلقات المعنية بجدولة الاستيرادات والتصديرات وفق ضوابطها، لكن أن يُرَجَّح الكتاب في هذه المعمعة بتسليمه وفرض الحماية عليه لا ينسجم مع عنوان إشاعة المعرفة والثقافة في المجتمع لاسيما والكتب بمصنفاته العلمية والدينية والأدبية وكتب الأطفال هو حاجة معرفية وليست كمالية يمكن الاستغناء عنها، ونعتقد أن وزارة الثقافة ستضع المطالب العاجلة على طاولة الانتظار"

جدير بالذكر ان قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2018 فرضت ضرائب عديدة بتوسيع من صندوق النقد الدولي وحسب إتفاقية الإيوين السنوية التي وقعها العراق عام 2015، للحصول على قرض قيمته (5,4) مليار دولار وتشمل إصلاح النظام الضريبي للحصول على (1,8) مليار دولار في موازنة 2018.

أما علي محسن صاحب مكتبة في بغداد فيقول إن"مديرية الكمارك لا تعي أن عليها فرض ضرائب وفق ما يكلفه الكتاب من طباعة، والذي هو مبلغ لا يتجاوز 2 دولار الى 3 دولارات، وتذهب إلى تقييم الكتاب وفق ما يُباع بسوق الكتب بسعر الكتاب المفرد وهذا في الواقع أيضاً خطأ في تطبيق القوانين كما هو معروف."

الكاتب علي السراي أكد إن فرض ضرائب كمركية على الكتاب العراقي من قبل هيئة الضرائب والكمارك العراقية، دعا الوسط الثقافي يسأل"هل في نيّة المسؤولين عن الدولة العراقية قيادة ثقافة البلاد إلى الهاوية"، فبدل أن يجد الكتاب على وجه

الخصوص عناية خاصة ذلك أنه يمنح وعياً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً وإنسانياً وينهض بالمجتمع دون أن يكلف الحكومات أي ميزانية أو دعم، فيمجرد تفعيل حركة سوق الكتب

سيعود ذلك بمرود اقتصادي وثقافي يصب ببناء المجتمع والفرد، ما نحن نجد أن الدولة العراقية تجرم هذه السلعة الثقافية.

وتتزعج مجموعة من الناشرين والكتبيين وأصحاب المكتبات ودور النشر في بغداد بتظاهرة إحتجاجية منظمة أمام وزارة الثقافة العراقية، للمطالبة بالتدخل السريع

الـ[مار] تمنع مرورها إلا بعد دفع الضريبة التي وصفوها بـ (غير القانونية)، مطالبين الحكومة العراقية بالتدخل لالغاء الضريبة التي فرضت مؤخرا على الكتاب، مشددين على أن هذه الإجراءات المؤسفة تهدد حرية الثقافة وتداول الكتاب.

ويوصف رئيس الإتحاد العام للناشرين العراقيين، عبد الوهاب الراضي، الاجراء بأنه غير عاقل، وقال إن"من المؤسف إتحاذ السلطات العراقية قرارات مؤسفة بحق الكتاب وتعامله معاملة أية سلعة أخرى.

وقال الراضي إن"قانون الضريبة الجديد طبق منذ بداية تشرين الأول/ أكتوبر الماضي وشمل الكثير من السلع ومن ضمنها الكتاب، الذي من المفترض أن يكون بعيداً عن الضريبة ومستثنى منها، لأنه أصلاً يتعرض لضريبة كمركية بنسبة 15 بالمائة، بعد أن كانت 1 بالمائة فقط.

فيما أكد الكتبي ستار علي، صاحب دار نشر ومكتبة، ان"الضريبة غير قانونية، ولها تأثيرات سلبية على سوق الكتب، ونطالب بإطلاق سراح الكتب الآتية من بيروت والقاهرة إلى مدن العراق المختلفة، يعني بحدود ٢٠ دولارا للرد الواحد وهذا كلفة إضافية على سعر الكتاب."



بغداد - عادل فآخر

أثار الروائي العراقي أحمد السعداوي الحاصل على جائزة البوكور العربية لعام 2014 عن روايته (فرانكشتاين في بغداد) والتي ترجمت إلى عدة لغات، قضية فرض الضرائب المرتفعة على الكتب والمؤلفات الداخلة إلى العراق، مطالبا بإستثناء الكتب وإعادة نسبة الضريبة إلى سابق عهدها.

وقال سعداوي إن"هناك إصدار عجيب من هيئة الكمارك العراقية على فرض رسوم غير معقولة تصل إلى 15% على سعر الكتاب الداخل إلى العراق، مايرفع من سعر الكتاب الذي يصل إلى أيدي القراء م دون سبب مبرر، ويؤثر على تجارة وحركة الكتب في العراق والذي ينعم منذ نحو سنتين بأجواء السلم النسبي، الأمر الذي ساهم بعملية التنمية وتعزيز السلم الأهلي".

وأضاف إن"الحكومة وعدت في وقت سابق بإيقاف قرار فرض رسوم عالية على الكتب المستوردة، ولكن هيئة الكمارك ما زالت مصرة على التعامل مع الكتب وكأنها مواد تجارية ذات ربحية عالية، كما هي الكماليات ومواد التجميل والأغذية والمواد الطبية، في الوقت الذي تقوم به الدول الساعية للتنمية وإشاعة الوعي بإلغاء أية رسوم على الكتب".

وأعرب السعداوي عن أمله بأن تقوم الحكومة بإجراءات سريعة لرفع الظلم الواقع على قطاع المكتبات الأملية ودور النشر، بعد إحتجاج طلبياتها من الكتب في موانئ محافظة البصرة، مشيرا إلى أن محاولة الدولة التربع بضرائب عالية على قطاع يعاني من الضعف أصلا، هو عمل غير أخلاق، خصوصا مع دولة تتمتع بثروات طبيعية هائلة يفترض أن تخصص جزء منها لدعم الثقافة والفنون، لأن أن تمنح رواتبا بموظفين يعملون على خلق الثقافة".

وفي إطار تفعيل زيادة الضرائب وتفعيل التعرفة الكمركية فرض مجلس الوزراء العراقي، تعرفه كمركية على الكتب بلغت نسبيتها 15، الأمر الذي أدى إلى توالي الإنتقادات وردود الأفعال الشعبية الغاضبة على القرار نتيجة تسببه بارتفاع أسعار الكتب، واضعين إياه بالأمر غير المسبوق كونه يفقل كامل ميزانية الأسرة.

تنفيذ قرار رفع الضرائب على الكتب المستوردة أثار السخط والإستياء في الأوساط الثقافية العراقية وإحتجاجات أصحاب المكتبات ودور النشر، الذين عدوا القرار إعتداء على قيمة الكتاب والأضرار بالقارئء العراقي المتعطلن إلى النتائج العربية والأجنبية، خاصة بعد إحتجاج 13 حاوية تابعة لدور النشر العراقية في ميناء البصرة، مؤكداين ان هيئة